

القوة الجوية في عمليات مكافحة الإرهاب: تحقيق التوازن بين الأهداف والمخاطر

أدم ر. غريسون دكتوراه، وكارل بي. مولير دكتوراه
كبار العلماء السياسيين، منظمة "راند"

تسخير القوة الجوية في عمليات مكافحة الإرهاب

التي تخلق مجالاً مؤاتياً لشبكات الخصم، وبالتالي توفر آفاقاً ضئيلة للنصر الحاسم. وكثيراً ما يقتصر الهدف الواقعي على التخفيف من التهديد الذي تشكله شبكات الخصم. كما أن الأصول والموارد المخصصة لتلك الحملات من جانب القوى الكبرى، تقتصر أيضاً على أعداد صغيرة نسبياً من القوات الخاصة والأصول الجوية ذات "بصمة صغيرة" تقع خارج منطقة العمليات المباشرة أو ربما عدد قليل من المواقع داخل منطقة العمليات.

وبالتالي، تكون الأسس الاستراتيجية للحملات المحدودة المسؤولية والأهداف ضيقة جداً. أما الهدف الأساسي للقوى العظمى- الذي يواجه تهديداً من العدو الذي قد يكون كبيراً ولكنه بعيد كل البعد عن الخطر الوجودي- هو ببساطة تعطيل القدرات التشغيلية للشبكات المعادية لبعض الوقت. من هنا، يتم الحد من الأصول، الموارد وحتى الرأسمال السياسي المنفق ومعهم المخاطر على القوات. وقد تكون الشراكة بين القوات المحلية مؤقتة وتبادلية. إن حساب التفاضل والتكامل (Calculus) الأساسي هو أن الفائدة الاستراتيجية المحدودة المتمثلة في تعطيل شبكة الخصم بشكل مؤقت تتجاوز التكاليف والمخاطر الاستراتيجية المحدودة للحملة. وبحسب حساباتنا، يجري حالياً تنفيذ أكثر من اثنتي عشرة حملة من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم.

الدروس المستفادة من القوة الجوية في عمليات مكافحة الإرهاب

أما أبرز سمات الحملات محدودة المسؤولية والأهداف هي اعتمادها الأساسي على القوة الجوية. في تلك الظروف، الأصول المحمولة جواً أمراً حيوياً لكل مرحلة من المراحل التي أصبحت تعرف اليوم بدورة "البحث، الإصلاح والانتهاة من عملية استهداف العُقد في الشبكات الإرهابية. من جهتها، تعتبر "الإستخبار، الاستطلاع والمراقبة" (ISR) أصولاً أساسية لإلقاء الضوء على طوبوغرافيا شبكات الإرهاب وإيجاد الأفراد والمجموعات الرئيسية في الشبكة وتوصيفها كأهداف في الحملة. كما تعتبر مهام الإستخبار، المراقبة والاستطلاع أيضاً أهدافاً أساسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الأهداف الإرهابية. وبالطبع، في العديد من الحالات، تكون الأصول الجوية من الذخائر أو الفرق الضاربة هي الوسائل المفضلة في الوصول إلى الهدف المحدد.

تشكل الجهات الفاعلة غير- الحكومية العنيفة، بما في ذلك الشبكات الإرهابية¹، تهديداً جدياً وإن كان محدوداً للمواطنين من كل دولة تقريباً في النظام الدولي. وتؤثر عمليات تلك الشبكات، الفردية والجماعية، على الاستقرار العالمي وأداء النظام الدولي ككل. وبالتالي من الطبيعي أن تحاول الدول المسؤولة والأكثر قدرة أن توظف قدراتها، بما فيها القدرات العسكرية، لتقليص التحديات القريبة والبعيدة، الصادرة عن الشبكات الإرهابية. وأصبحت حملات مكافحة الإرهاب - بشكل غير مفاجئ - سمة بارزة للسياسة الدولية المعاصرة، خاصة مع زيادة الشبكات الإرهابية وقدراتها منذ عام 1990.

انخرط معظم، القوات الجوية الممثلة في الدورة الثامنة من "مؤتمر دبي الدولي لقادة سلاح الجو"، في جهود تعطيل، إنكار، ردع، و/أو هزيمة الشبكات الإرهابية

في العقود الحديثة، انخرط معظم، إذا لم تكن كافة، القوات الجوية الممثلة في الدورة الثامنة من "مؤتمر دبي الدولي لقادة سلاح الجو"، في جهود تعطيل، إنكار، ردع، و/أو هزيمة الشبكات الإرهابية. وفي حين حصلت عمليات التحالف في العراق وأفغانستان على الإهتمام العام، تجاوزت الجهود الرامية إلى جعل القوة العسكرية متمكنة من مكافحة الشبكات الإرهابية لتلك البلدان والمناطق. هذا وتقوم القوات والتحالفات اليوم بحملات مكافحة الإرهاب أكثر من أي وقت مضى وفي أماكن أخرى من العالم.

في السنوات الأخيرة، اتخذ عدد متزايد من تلك الجهود شكلاً نسميه "حملات محدودة المسؤولية والأهداف"، حيث تتعاون من خلالها القوى الكبرى مع القوات المحلية (الرسمية وغير النظامية) لتعطيل وممارسة الضغط على الشبكات العدو غير- الحكومية المتمركزة في مناطق خاضعة للسيطرة الدائمة أو غير مناسبة مع عمليات الإستقرار الأكثر شمولاً. ولا تهدف تلك الحملات بالضرورة إلى تحويل الظروف الاجتماعية - السياسية

وبرأينا، إن تطوير حملات مكافحة الإرهاب محدودة المسؤولية ومحددة الأهداف تساهم في إبتكار عسكري كبير. وقد عمل الزعماء السياسيون للقوى الكبرى على وضع أطر لمشكلة استراتيجية صعبة لقواتهم المسلحة وهي تخفيف التهديد الذي تشكله الشبكات الإرهابية حيث من غير المرجح أن تؤدي فيها المساعدة المعتادة أو عمليات الاستقرار التقليدية كثيفة الموارد إلى عائد استراتيجي إيجابي على الاستثمار. وقد استجابت القوات المسلحة للقوى الكبرى باستنباط حملات جوية تحاول إيجاد توازن مؤات بين التكلفة التشغيلية والمنافع التي قد تحصل عليها.

من المؤكد أنه تم استخلاص العديد من الدروس من عملية الابتكار تلك، على نحو ما تقترحه التشابهات الملحوظة بين حملات مكافحة الإرهاب التي تجربها القوى الكبرى المختلفة (حتى المعادية منها). على المستوى التكتيكي، إن الدرس الأساسي هو بلا شك عملية العثور على الأهداف وتحديدها، الأمر الذي يشكل أهمية كبرى وأكثر صعوبة من انتهاء المهمة. وتتحدد سرعة الوتيرة وحجم الآثار التي تحققت ضد الأعداء من خلال درجة توصيف شبكة الخصم والنقاط الرئيسية الثابتة في الزمان والمكان. ويلعب الذكاء البشري دوراً ضخماً في تلك العملية. وبالنسبة للقوى الخارجية، فإن الإستخبار والإستطلاع والمراقبة الجوية "اسم اللعبة" (Name of the Game). ومع ذلك، فبالنسبة للكثير من القوات الجوية، لا تزال عمليات الاستخبار، المراقبة والإستطلاع تشكل قدرة "منخفضة الكثافة وعالية الطلب" (Low density, High demand) (وهي مسألة لا تقتصر على عمليات مكافحة الإرهاب).

وعلى المستوى التشغيلي، يمكن القول إن الدرس الأهم هو أهمية دمج العمليات والاستخبارات بشكل فعال. فكل شبكة من شبكات

وما هو في كثير من الأحيان معترف به بشكل ضئيل، الدور الأساسي نفسه الذي تلعبه القوة الجوية على المستوى التشغيلي لتلك الحملات. عادة ما تنتقل قوات التحالف من وإلى المسرح التشغيلي جواً، ويتم إعادة تموضعها في مواقعها جواً، وكما ذكرنا سابقاً، تقوم بعمليات من جانب واحد أو مع قوات وطنية شريكة من الجو أساساً. وعادة ما يكون مقر قوات التحالف - سواء من الوحدات البرية أو الجوية - في المطارات، كما تأتيها الأوامر من مرافق في المطارات، وغالباً ما تتلقى الخدمات اللوجستية التي تبقىها على قيد الحياة، عبر خطوط الاتصالات الجوية. كما تعتمد على النشرات الجوية، شبكات الإتصالات وعدد لا يحصى من القدرات الجوية عبر المطارات المتمركزة في المراكز السطحية. في العديد من الطرق، ومع ضجة عامة قليلة، برز المطار الاستكشافي باعتباره شرطاً لا غنى عنه لحملات مكافحة الإرهاب الحديثة.

يؤكد هذا المفهوم الضمني علي اعتماد استراتيجي وجودي على القوة الجوية، والذي يعتبر أمراً مفروغاً منه. ومع اعتمادها على التغطية المستمرة للإستخبار والمراقبة والإستطلاع، النقل الجوي التكتيكي، وقوة النيران الجوية لحماية الأصول السطحية، نادراً ما يمكن تحقيق أهداف حملات مكافحة الإرهاب المعاصرة إلا عبر التفوق الجوي. وتبقى حرية استغلال المجال الجوي هي الميزة العسكرية التي تعطي أفضلية للدول الحديثة على شبكات الخصم. وعادة ما تكون حملات مكافحة الإرهاب شبه واعية، لهذه الأفضلية. كما تدعم القوة الجوية - عبر الاستطلاع والاستخبار والمراقبة ودقة الضربات الجوية - حملات مكافحة الإرهاب كإحدى العناصر الرادعة وتساهم في ردع الشبكات الإرهابية المعاصرة، خلافاً لسابقتها، كونها في الغالب كيانات غير حكومية بدلاً من الكيانات التي ترعاها الدولة.



المقصودة) الناجمة عن حملات مكافحة الإرهاب، فهي تعني أنها "تخلق أعداءً أكثر من تلك التي يزيلونها من ساحة المعركة". قد تعرضت لقليل من التحليل المنهجي، على الرغم من أن الأدلة القليلة لم تحبط عزيمة النقاد والحزبيين من تقديم تأكيدات واثقة حول الجواب.

الخاتمة

وباختصار، يمكننا أن نلاحظ تشابهاً بين حملات مكافحة الإرهاب الحديثة اليوم وحالة الابتكار الموجودة في صفوف القوة الجوية التشغيلية في الفترة التي تلت حرب الخليج عام 1991 مباشرة. وقد اكتسبت مجموعة كبيرة من القوى الكبرى قدرًا كبيراً من الخبرة التكتيكية والتشغيلية. ومع ذلك، خلافاً للتسعينات، عندما سعت الدراسة الاستقصائية للقوة الجوية في حرب الخليج بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى إلى تحليل الفعالية التشغيلية والدروس المستفادة من تلك الحملة، إن العديد من الأسئلة الأساسية التي ستوجه تطور القدرة الجوية لمكافحة الإرهاب لا تزال تفتقر للتجارب والأبحاث.

ويعتبر هذا أمراً مهماً للقوات الجوية، لأن التحدي الرئيس في تطوير قدرات مكافحة الإرهاب هو مفاهيمي أكثر مما هو مادي. وفي حين تم استخدام بعض النظم المتطورة في تلك الحملات، فإن الأدوات الجوية الأساسية ليست معقدة تقنياً بالمقارنة مع تلك المطلوبة لمحاربة خصوم الدول المتقدمة. غير أن ما يتسم بالتعقيد والتحدي بشكل غير عادي، هو التنسيق بين تلك الأدوات وكافة العناصر الأخرى للسلطة الوطنية في سبيل تحقيق الآثار المدمرة أو الرادعة المطلوبة ضد شبكة الخصم. هذه هي المشكلة الفكرية التي تشكل أكبر تعقيد اليوم لتطوير قدرات مكافحة الإرهاب في صفوف القوى الكبيرة والصغيرة.

الخصم تختلف عن نظيرتها، كما أن التدابير الودية ضد الشبكة المختصة سوف تؤدي إلى عمليات الإستجابة والتكيف. أما إرتفاع عمليات مكافحة الإرهاب، فيمكن تحديده عبر فن وعلم تنظيم حملة فعالة ضد شبكة بشرية سرية. كما أن القيام بذلك بشكل جيد يتطلب التغلب على الحدود التنظيمية التقليدية، ليس فقط بين الخدمات ولكن بين الوكالات العسكرية وغير العسكرية، والدول المشاركة المتعددة.

أما ما هو أبرز من الدروس الملقنة حول حملات مكافحة الإرهاب الجوية في السنوات الأخيرة، هي الأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها حتى الآن. وبغض النظر عن كل الخلافات التكتيكية والتقنية، هناك عدد لا يحصى من المسائل التشغيلية

يمكننا أن نلاحظ تشابهاً بين حملات مكافحة الإرهاب الحديثة اليوم وحالة الابتكار الموجودة في صفوف القوة الجوية التشغيلية في الفترة التي تلت حرب الخليج عام 1991

والاستراتيجية الأساسية التي لم تتلق الدراسة التحليلية المفصلة التي قد يتوقعها المرء. وتشمل تلك العوامل: الفعالية النسبية لحملات قطع الرأس وحملات الإستنزاف، آثار التركيز على مجموعات بديلة محددة، وطبيعة العلاقة بين عدد الأصول الملتزمة بالحملة وآثارها على شبكة الخصم (التي قد تكون خطية أو غير خطية، أو ربما على حد سواء تبعاً للظروف). وحتى القضايا الأساسية، كالإصابات غير المقصودة (أو تلك



المراجع

1- تختلف تعريفات كلمة "الإرهابي"، وغالباً ما تستثني الجماعات التي تعمل داخل مناطق الحرب أو التي تهاجم العسكريين بدلاً من الأهداف المدنية. وتطبق هذه المناقشة المصطلح على نطاق واسع ليشمل مجموعة متنوعة من الشبكات غير الحكومية التي تشبه التنظيمات الإرهابية في الهيكل والوظيفة.

كارل مولر هو عالم سياسي رفيع المستوى في مؤسسة "راند" (RAND) في سانتا مونيكا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ يعلم أيضاً في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور، ماريلاند، الولايات المتحدة وفي كلية الشؤون الخارجية بجامعة جورج تاون في واشنطن، الولايات المتحدة. يكتب كارل عن مجموعة واسعة من مواضيع الأمن القومي بما في ذلك الردع والإكراه، نظرية القوى الجوية وتاريخها، استقرار الأزمة، العقوبات الاقتصادية، الإنتشار النووي، تسليح الفضاء والقضايا القانونية والأخلاقية في استخدام القوة العسكرية. من أحدث منشوراته في مؤسسة "راند" نذكر "الدقة والهدف: القوة الجوية في الحرب الأهلية الليبية"؛ كما تركز مشاريعه الحالية على الاستراتيجيات الدفاعية الخاصة بالنانو لدول البلطيق وتصميم المناورات لتحليل الصراعات المحتملة في المستقبل. قبل انضمامه إلى مؤسسة "راند" في عام 2001، عمل كأستاذ للدراسات العسكرية المقارنة في مدرسة سلاح الجو الأمريكي للدراسات المتقدمة الخاصة بالطيران والفضاء (SAASS) في قاعدة ماكسويل الجوية في ألباما، الولايات المتحدة الأمريكية. هو حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال السياسة من جامعة برينستون في نيو جيرسي، الولايات المتحدة وإجازة في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو في إلينوي، الولايات المتحدة.



آدم غريسون هو عالم سياسي بارز في مؤسسة "راند" (RAND) في سانتا مونيكا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. يقود آدم مجموعة متخصصة بالعمل على تحليل المهام الخاصة لوزارة الدفاع الأمريكية ووزارات الدفاع المتحالفة معها. يركز عمله الأكاديمي الخارجي على الابتكار في المنظمات العسكرية. كما أنه يلقي محاضرات حول هذا الموضوع ويعمل كمراجع لمجلة الدراسات الأمنية، الأمن الدولي، المجلة الأوروبية للدراسات الدولية والدراسات الخاصة بالنزاعات والإرهاب. قبل انضمامه إلى مؤسسة "راند" في عام 2000، كان آدم موظفاً مدنياً في مكتب وزير الدفاع. هو حاصل على شهادة الدكتوراه في دراسات الحرب من كلية الملك في لندن، المملكة المتحدة، درجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية وإجازة في العلوم السياسية من كلية أوغستانا في روك آيلاند، إلينوي، الولايات المتحدة.

